أثر قانون الأحزاب السياسية الأردني في تعزيز الديموقراطية*
(المملكة الاردنية الهاشمية)

تاريخ الإرسال تاريخ القبول
2022/1/27 2023/2/5

د. رياض محمود غدير الصرايرة (†)

الملخّص

الهدف الأساسي من هذا البحث هو دراسة أثر قانون الأحزاب السياسية الأردني لسنة 2022 في تعزيز الديموقراطية. بالإضافة إلى توضيح مفهوم الديموقراطية ودور المرأة والشباب في تعزيز العمل السياسي. حيث استخدم الباحث المنهج التحليلي في جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية وما يتاح من غيرها من دراسات بحيث يتم دراستها وتحليلها؛ وقد توصل هذا البحث إلى عدة نتائج من أهمها: ان الدستور الأردني يشكل أساس الحياة السياسية والديمقراطية، لأنه على الدوام يوفر الإطار التنظيمي للقرارات المختلفة؛ وأن قانون الأحزاب السياسية أوجد السبل لتعزيز الديموقراطية من خلال تمكين المرأة، والشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة في العمل السياسي؛ كما أتاح بناء قواعد حزبية ذات فائدة مجتمعية يمكن أن تضيف للعمل البرلماني أهمية وقوة من منطلق الديموقراطية وحرية التعبير بما ينسجم مع رؤية وتوجهات جلالة الملك عبد الله الثاني. وقد توصل هذا البحث إلى عدة توصيات من أهمها: التعمق في دراسة العوامل التي تجعل الشباب يبتعدون عن العمل السياسي والحزبي، وسبل تشجيعهم على الانخراط في العمل السياسي.

الكلمات المفتاحية: قانون الأحزاب، قانون الانتخابات، الديموقراطية، المنظومة السياسية

(*) قانون الاحزاب السياسية الأردني رقم (7) لسنة 2022 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/4/14 العدد 5784

(†) محاضر غير متفرغ - كلية القانون- جامعة إربد الأهليه.

The impact of the Jordanian Political Parties Law on Promoting Democracy
(The Hashemite Kingdom of Jordan)

Dr. Riyad Mahmoud Ghadeer Al-Sarayrah

Abstract

The main objective of this research is to study the impact of the Jordanian Political Parties Law of 2022 in promoting democracy, Along with clarifying the concept of democracy and the role of women and youth in promoting political action; Where the researcher used the analytical method in collecting information from primary and secondary sources and other available studies, inorder to studyand analyze them.This research has reached several conclusions, the most important of which are: The Jordanian constitution constitutes the bases of political and democratic life, because it always provides the regulatory framework for various decisions; The Political Parties Law found ways to strengthen democracy by empowering women, youth, and people with special needs in politics.It also allowed the building of party bases of societal benefit that could add parliamentary work will be given importance and strength from the standpoint of democracy and freedom of expression, in line with the vision and directions of His Majesty King Abdullah II.This research has reached to several recommendations, the most important of which are: In-depth study of the factors that make young people stay away from political and partisan work, and ways to encourage them to engage in political work.

Keywords: Political Parties Law, Election Law, Democracy, Political system.

المقدمة

كانت المملكة الأردنية الهاشمية ومنذ تأسيسها تسعى إلى تطوير العمل السياسي، وترسيخ الديموقراطية بشتى السبل، وأن الصراعات التي ظهرت خلال القرون الماضية جعل ذلك من أولويات ملوك الأردن، الذين تعاقبوا على تشريع وتطوير العمل السياسي، وتفعيل دور الأحزاب السياسية. من هنا أولى جلالة الملك عبد الله الثاني/ ملك المملكة الأردنية الهاشمية منذ توليه سلطاته الدستورية في عام 1999 الحياة السياسية اهتمامه بِمبدأ الديموقراطية واعطاه اهتماما كبيراً، والتي كانت – الديموقراطية – وما زالت من أكبر اهتمامات جلالة الملك التي كرسها خلال هذه المسيرة؛ [1] وكان دائما ما يؤكد على عمق الثوابت الوطنية التي مضى عليها الآباء والاجداد من بني سلالة الهاشمين، حيث جاء ليعزز مقولة الملك الراحل، والأب العظيم جلالة الملك الحسين بن طلال – رحمه الله– حينما كان يردد على الدوام "*الإنسان أغلى ما نملك*"، فلم يكن هذا شعاراً فقط، وانما كان انموذجا للديموقراطية التي أسسها جلالة الملك الحسين بن طلال – رحمه الله–، ولم يكن يقتصر مفهوم الديموقراطية على فئة معينة، بل شملت كل الفئات: الرجال، والنساء، والشباب، والمجتمع المحلي، والمؤسسات، والحكومات المتعاقبة. وجعل الديموقراطية أساساً للحكم. يتضح ذلك من خلال مسيرته كملك حيث قام بتطوير العمل المؤسسي بما يلائم مفهوم الديموقراطية، من خلال صدور العديد من القوانين والأنظمة والمؤسسات التي كانت وما زالت خير شاهد على هذا الأساس.[2]

1 *اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية*، وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، الموقع الالكتروني: https://tahdeeth.jo/.، أيلول 2021م.

2 *الصفحة الرئيسية - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تحديث المنظومة السياسية*، الموقع الالكتروني: https://www.moppa.gov.jo/Default/Ar.، ملف: وثيقة_اللجنة_الملكية.pdf ، أيلول 2021م، ص 27-40.

مشكلة البحث

تبرز مشكلة هذا البحث في انعكاس قانون الأحزاب السياسية الجديد على تعزيز الديموقراطية وتطبيقه وأثره، من خلال الإجابة على سؤال جوهري ألا وهو ما هي السيل لتعزيز الحياة السياسية من خلال الأحزاب السياسية والتي يجب أن يكون لها الاثر البارز في دعم العملية السياسية وتحقيق المفهوم الحديث للديموقراطية. تطبيقاً لرؤية جلالة الملك الثاقبة والتي أدخلت مفهوم الديموقراطية الحديث إلى قانون الأحزاب السياسية من خلال إعطاء الحريات في التعبير عن الرأي للجميع، ودمج المرأة والشباب في العملية السياسية، عندما أعطى للحزب الحق في المشاركة في الانتخابات في مختلف المواقع والمستويات والتي كانت مقتصرة على جماعات وفئات معينة.

منهجية البحث

إستخدم الباحث المنهج التحليلي في دراسة أثر قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (7) لسنة 2022 في تعزيز الديموقراطية وصولاً إلى تطوير العمل السياسي، وترسيخ الديموقراطية بشتى السبل. من خلال الإحاطة بالمصادر والمراجع المتعلقة بموضوع البحث. وجمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية وما يتاح من غيرها من دراسات ودراستها وتحليلها ونقدها وتصنيفها.

أهداف البحث

يَسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم العملية السياسية بشكل عام وفي الأردن من منظورها الدستوري بشكل خاص.
2. تبيان ماهية الأحزاب السياسية في الأردن، وتاريخ نشأتها وتطورها.
3. أبراز ما جاء في قانون الأحزاب رقم (7) لسنة (2022).

4. شرح مفهوم الديموقراطية بشكل عام، والديموقراطية السياسية في الأردن بشكل خاص، وسبل تعزيزها.
5. إظهار أثر قانون الأحزاب السياسية في تعزيز الديموقراطية في الأردن
6. إظهار أثر قانون الأحزاب السياسية في تعزيز الديموقراطية للمرأة والشباب في الأردن

1. العملية السياسية

أن العملية السياسية هي سمة لمعظم الدول التي تمر بمراحل التحديث الأولية، وتتميز بهيمنة فكرة واحدة (أيديولوجية) يوجد بشأنها إجماع وطني. وتتميز كذلك العملية السياسية فيها بتعديل المذاهب الإيديولوجية والمؤسسات السياسية في ظل أهداف فئة معينة. ووفقًا لمقياس المعالم المكانية والزمانية، يمكن تقسيم العمليات السياسية إلى عمليات عالمية، وإقليمية، ومحلية. حيث تمارس العمليات العالمية تأثيرها على المسار العام للسياسة العالمية. وتُؤثر العمليات الإقليمية على مصالح المجتمع الإقليمي، وتُؤثر العمليات المحلية على مصالح المجتمع المحلي والمجموعات المكونة له.[3]

1.1. مفهوم العملية السياسية

تُعرف العملية السياسية على انها هي مجموعة من القوى الاجتماعية والمؤسسات الرسمية والأنشطة العامة والقرارات الحكومية التي تحدد الشؤون السياسية للأمم وشعوبها. بحيث تؤدي مهامها من خلال تنظيم العلاقة بين الشعب والسلطة، والاستجابة للاحتياجات السياسية على المستوى المحلي، وصياغة السياسة العليا للدولة على المستويين الوطني والعالمي، وتعديل السياسات أو تغييرها عند الضرورة، وعادة ما

3 محافظة، علي، **الفكر السياسي في الأردن وثائق ونصوص 1916-1946**، الجزء الثاني، مركز الكتب الأردني, عمان، الاردن، 1990، ص 23-28.

تخضع القرارات والأنشطة السياسية للمصلحة الوطنية، ويتم تحديد هذا المفهوم من خلال الفلسفة المجتمعية السائدة وأهداف المصالح المجتمعية التي يمكن ان تتحقق من خلال الأهداف الطبقية أو الفئوية، وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تتأثر المؤسسات والمواقف غير السياسية في المجتمع بالتجربة التاريخية والتقاليد المجتمعية والذاكرة الجماعية، وتعكس هذه العوامل نظرة المجتمع الفلسفية السائدة على الآخرين، وكذلك توقعاته المستقبلية في ضوء التحديات الداخلية والخارجية.[4]

فقد النظام السياسي قوته التنظيمية في العقود الأخيرة، بسبب زيادة المنافسة بين العمليات المجتمعية، وأدت الفوضى السياسية الناتجة عن ذلك إلى تآكل ثقة الشعب في الدولة، والتي أثبتت عدم قدرتها على حشد الدعم الفعال من الجمهور. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب العديد من القرارات السياسية التوفيق بين المصالح الخاصة المتنافسة والمصلحة الوطنية العامة. مما خلق صعوبات كبيرة للنظام السياسي ككل لأنه يؤدي إلى عدم الوضوح فيما يتعلق بهدفه وطرق تحقيقه. وبالتالي، يفشل السياسيون في الحصول على دعم الجمهور ويفقدون قدرتهم على تمثيل إرادة الشعب. ومع نهاية الحرب الباردة وتسارع وتيرة التغيير على جميع المستويات، اشتدت المنافسة بين العمليات شبه السياسية، وتعمقت أسباب الانقسامات الاجتماعية والثقافية والسياسية، مما أدى إلى إضعاف الدور السياسي، كما ساهم حدوث ثورة الاتصالات والمعلومات، ودخول العالم في عصر العولمة، وتعميق الطبقات والفصائل والطوائف والاختلافات الدينية والعرقية

4 الحياري، عادل ، **القانون الدستوري والنظام السياسي الأردني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،الاردن، 1972م، ص 128-129،

في المجتمع إلى تشتيت العمليات السياسية وإخضاعها لعوامل واعتبارات غير حكومية، وأحيانًا تكون غير أخلاقية.[5]

وفي ذلك الوقت اقتصر أنشطة العملية السياسية على قضايا فرعية ذات طبيعة إدارية، بعيدة كل البعد عن السياسات العامة للدولة وتخضع إلى حد كبير لإملاءات وسيطرة العديد من الجهات، وهي مصممة لمعالجة اهتمامات البلد بأكمله، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمصالح الوطنية، والثقافة الوطنية، والهوية الوطنية، والعلاقات التجارية الدولية، مما جعل العملية السياسية متزامنة مع العملية الاجتماعية والثقافية وتسعى جاهدة للتأثير عليها، وتهتم هذه العملية بشكل أكبر بتكوين الثقافة الوطنية، وتحديد مكوناتها الأساسية والحفاظ عليها، وتعريف الهوية الوطنية. ويتطلب الحفاظ على السيادة الوطنية وتنمية المصالح الوطنية توسيع مجالات نشاطها والعمل لتشمل العمليات السياسية على المسرح الدولي، بالإضافة إلى الحاجة إلى الإشراف على العمليات التجارية والمعاملات المالية، وتنظيم وإدارة العلاقات الاقتصادية والأمنية، لذلك فإن العملية السياسية الدولية هي امتداد لها، وستستفيد العملية السياسية الوطنية من تعاملها مع القضايا الدولية وتعزيز تطوير المؤسسات العالمية والمشاركة في إدارتها والسعي لتحقيق أقصى فائدة. [6]

ففي العقود الأخيرة من القرن العشرين أدى دخول الأمم والشعوب إلى عصر العولمة إلى تعقيد جميع العمليات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، واصبح بإمكان الأحزاب السياسية أن تتصرف بحرية كما فعلت مؤخراً، أو تُدافع عن المصالح

5 وزارة التربية والتعليم، **كتاب تاريخ الأردن للصف الثاني عشر**، وزارة التربية والتعليم، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2022م، ص 111-118

6 وزارة التربية والتعليم، **كتاب تاريخ الأردن للصف الثاني عشر**، وزارة التربية والتعليم، مرجع سابق، ص 111-118

الوطنية، ولم يَعد بإمكانها إدارة الاقتصاد الوطني لصالح الشعب، أو الوفاء بالتزاماتها واحترام التزاماتها تجاه الشعب دون اعتبار لمصالح الدول الأخرى، أو القوانين والمعاهدات الدولية، وغالبًا ما تتعارض هذه القوانين والمعاهدات مع المصالح الوطنية، وقد جعل ذلك العملية السياسية أكثر حساسية للتقلبات الاقتصادية على المسرح الدولي وأكثر تركيزاً على القضايا الأمنية والآفاق المستقبلية.[7]

لقد كان للعولمة –كظاهرة اجتماعية ودولية– تأثير مهول وبعيد المدى على جميع جوانب الحياة الاجتماعية، وخاصة الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فعلى الصعيد الاقتصادي ربطت العولمة اقتصادات مختلف الدول بشركات وصناعات كبيرة، وشكلت رابطة متكاملة. مما أدى إلى إفلاس العديد من الشركات الصغيرة والصناعات الوطنية، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. من ناحية أخرى، أدت الضغوط الاقتصادية والأنشطة الإعلامية إلى زيادة الوعي السياسي والاجتماعي، خاصة بين الأقليات الضعيفة والشعوب التي عاشت لفترة طويلة في ظل أنظمة استبدادية. وقد أدى ذلك إلى انتشار جمعيات حقوق الإنسان، واتجهت عامة الأقليات للمطالبة بحقوقهم الثقافية والسياسية، وأصبحت تربط الدول الصناعية والمؤسسات الدولية مساعداتها وقروضها للدول النامية بموقف هذه الدول من حقوق الإنسان في بلدانها. في ضوء ذلك، نجد ان العملية السياسية نفسها تمر بأزمة تُخرجها عن التوازن وتجبرها على زيادة نشاطها على المستويين المحلي والعالمي استجابة للأزمات المختلفة. فيما يبدو أن معظم البلدان اليوم فقدت العنصر التنظيمي للسياسة الخارجية، وبالتالي لصياغة وتنفيذ السياسات الوطنية التي تكون مقبولة للشعب وتحمي المصالح الوطنية، بسبب السيطرة

7 بو صالحة، أشرف غالب، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي(1991-2011)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن، 2012.

التدريجية على هيئات صنع القرار السياسي، خاصة في الدول الفقيرة والضعيفة، وتوجيه العملية السياسية وقراراتها الحاسمة بما يخدم مصالحها.[8]

1.2. مفهوم العملية السياسية في الأردن من منظور الدستور الاردني

يُعرف النظام السياسي الأردني من خلال وضع الدستور الأردني بنصوص دستورية واضحة لا لبس فيها تحدد مختلف القضايا المتعلقة بالمواطنين الأردنيين وتحدد الحقوق والالتزامات والحريات العامة، ورسم خرائط له. لقد مر النظام السياسي الأردني بعدة مراحل صعبة منذ عام 1921، بداية من تأسيس إمارة شرق الأردن، واجماع القبائل العربية على اختيار الملك عبد الله الأول اميراً عليها وقيادة شرق الأردن.[9]

لذا فالنظام السياسي الأردني يعتبر هو الأساس الدستوري والقانوني لصنع القرار السياسي، والنظام السياسي ملكية برلمانية وراثية، والملك هو رأس الدولة في الأردن، لا يستخدم العنف و/أو يقتل خصومه لأنه يسعى لتحقيق العدل والمساواة بين الناس، ولقد حددت المادة الأولى من الدستور الأردني شكل ونظام الحكم في الأردن كما جاء فيه "*المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة، ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية، ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي*". ولقد كان الأردن ولا يزال رائداً في التطور السياسي والبرلماني في المنطقة والدول المجاورة.، حيث انها تسير بخط مستقيم، مع سياسة متوازنة وعلاقات دولية جيدة، تخضع لبعض الظروف والأحداث السياسية الجارية في المنطقة وكذلك العربية والأجنبية، لكن الخط السياسي الأردني المتوازن حافظ على المصداقية والاحترام في

8 شعبان، محيي الدين، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد : منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد** ، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن، 2014م. ص 157-171.

9 انظر: المادة رقم (1) الفقرة رقم (أ) من الدستور الأردني لعام 1952م ، وتعديلاته لسنة 2011، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 5117 بتاريخ 2011/10/1.

العالم، وبالتالي يتقدم النظام السياسي الأردني على الأنظمة الأخرى في العالم العربي، ويكفل الدستور الحقوق المدنية والسياسية والالتزامات والحريات العامة، ويضمن ويحمي الحريات الفردية، وحريات الإعلام والصحافة والمواقع الإلكترونية والعاملين فيها، ويوضح للدستور مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (تنفيذية، تشريعية، قضائية)، ويجب على جميع الأطراف في الدولة احترام حقوق وحريات المواطنين ولا يجوز القبض على أي مواطن لأن المبدأ الراسخ والثابت في الدستور الأردني هو أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته.[10]

لقد تطور النظام السياسي والدستوري الأردني منذ تعديل نص الدستور الأردني في عام 2011 وتم تعديل ما يقارب (42) مادة من مواد الدستور لتحقيق مصلحة الشعب في المشاركة في تطوير الحياة السياسية والأحزاب السياسية والمحكمة الدستورية وإقرار الحريات العامة والإعلام وحماية الصحافة، والتعليم والوظائف والتعديلات الأساسية للدستور بما يتوافق مع المواثيق الدولية لضمان الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الأردنيين.[11]

2. الأحزاب السياسية في الأردن

يرتبط ظهور الأحزاب السياسية الوطنية ارتباطًا وثيقًا بالتنمية والتحديث السياسي، وتلعب الأحزاب السياسية دور التنوير والوعي والتنمية السياسية، وهو العمل الذي يتجلى في الحملات الانتخابية على جميع المستويات، بحيث يشاركون في انتخابات المجالس البلدية، ومجلس المحافظة، والنقابات العمالية، والنقابات الطلابية، والجمعيات

10 *الصفحة الرئيسية - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية*، الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني ، الورقة النقاشية الخامسة، الموقع الالكتروني: https://www.moppa.gov.jo/AR/ListDetails/1027/5/الأوراق_النقاشية

11 أنظر: المادة (42) من الدستور الأردني لعام 1952م ، وتعديلاته لسنة 2011، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 5117 بتاريخ 2011/10/1

والمؤسسات الأخرى. لقد مرت جميع الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بفترات زمنية حرجة في تاريخ المملكة، والأدوار التي لعبتها كثيرة ومتشعبة، وكانت القوانين والتشريعات التي تنظمها متغيرة على مر الزمن. [12]

2.1. نشأة وتطوير الأحزاب السياسية في الأردن

منذ تأسيس إمارة شرق الأردن شهدت المملكة الأردنية الهاشمية تأسيس العديد من الأحزاب السياسية، حيث آمن الملك المؤسس عبد الله بن الحسين بالديمقراطية والتعددية السياسية، وتشكل حزب الاستقلال العربي وحزب العهد العربي عام 1921، وجمعية الشرقي العربي بموجب القانون العثماني، وحزب الشعب الأردني عام 1927، وحزب المؤتمر عام 1929، والحزب الحر المعتدل الحر عام 1930، وتأسس حزب العمال الأردني عام 1931، وتأسست الجمعية الأردنية للشباب المثقف عام 1933، وتأسس حزب التضامن العربي عام 1933، وتأسست اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب الأردني عام 1933، وفيما بعد تأسس الحزب الوطني الأردني عام 1936، وتأسس حزب الإخاء الأردني عام 1937، وكذلك الإخوان المسلمين في عام 1946، وظهر الحزب الشيوعي في الأردن عام 1951، ثم تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي "الفرع الأردني" عام 1952، وحزب الأمة عام 1952، وحزب الائتلاف الوطني عام 1952، وحركة القوميين العرب عام 1953، وتأسس الحزب الوطني الاشتراكي الأردني عام 1954، والحزب الدستوري العربي عام 1957. [13]

12 محافظة، علي، **الفكر السياسي في الأردن وثائق ونصوص 1916-1946**، مرجع سابق، ص 23-28.

13 وزارة التربية والتعليم، **كتاب تاريخ الأردن للصف الثاني عشر**، مرجع سابق، ص 111-118

2.2. الأحزاب السياسية في الأردن من منظور الدستور الاردني

اهتم الدستور الأردني بالأحزاب السياسية، وصرح الدستور الأردني بذلك في نطاق القانون، حيث نصت المادة (23/ ز) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 على ما يلي: "للحزب إقامة علاقات سياسية مع أحزاب أخرى داخلية أو خارجية أو مع اتحادات أحزاب سياسية دولية، على ألا تشكل تلك العلاقة ارتباطاً تنظيمياً للحزب بتلك الأحزاب أو الاتحادات وشريطة الالتزام بأحكام الدستور والقانون".[14] كما شهد المسرح الأردني بعض الانقسامات بسبب تأثر العلاقة بين الطرفين بالعلاقة بين الدول التي تنتمي إليها هذه الأحزاب أو الاتحادات ، لذلك وجه جلالة الملك بأن تكون الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية هي أحزاب وطنية، وأن تهتم بما فيها أحزاب المعارضة بالقضايا الوطنية الأردنية، وهذا البيان منسجم مع المنطق السياسي والاحتياجات للعملية السياسية المنظمة، حتى تتمكن هذه الأحزاب السياسية من تحقيق رسالتها وأهدافها، ويؤكد الدستور الأردني على وجود الأحزاب السياسية بما في ذلك الأحزاب المعارضة التابعة لها، لإضفاء المزيد من الحيوية على المشهد السياسي وحيث انها تعتبر ضرورية للدولة الأردنية وبنائها، وتسهم هذه الأحزاب كشركاء في صنع القرار في الدولة من خلال اللجان المختلفة. ويتحقق ذلك بالطرق القانونية وفق أحكام الدستور وما يتصل بها. بما في ذلك مجلس النواب الذي يمثل أحد مجلسي السلطة التشريعية، وله دور تشريعي ورقابي، ويمكن للأحزاب السياسية أيضًا الاتصال بمجلس المحافظة ومجلس المدينة بما فيها مدينة عمان الكبرى (العاصمة). ومن خلال صلاحيات

14 أنظر: المادة (23/ ز) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 المنشور بالجريدة الرسمية، العدد 5784 بتاريخ 2022/4/14.

المجالس المنصوص عليها في التشريع، يمكن أن يصبحوا شركاء في صنع القرار الوطني.[15]

يمكن للأحزاب السياسية الأردنية التأثير على الرأي العام من خلال الوسائل السلمية التي تسمح بها التشريعات النافذة ذات الصلة بالدستور الأردني، حيث ينص القانون على ما يلي: "الحزب تنظيم سياسي وطني، يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقاً للمادة 35 من الدستور"، يتضح من هذه المادة أنه يمكن للأحزاب السياسية تشكيل الحكومة أو المشاركة فيها بموجب المادة 35 من الدستور. وقد نصت المادة (15/ أ) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 على أن "الحزب في ممارسة نشاطه يلتزم بالتقيد بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون".وفي حالة استيفاء هذه الشروط، تلتزم الحكومة بتسهيل عمل الأحزاب، وتوفير بيئة تشجعهم على العمل، وإزالة جميع العقبات التي تعترض تطورهم وتقدمهم. [16]

15 *اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية*، وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، الموقع الالكتروني:.https://tahdeeth.jo/، أيلول 2021م وانظر أيضا: *الصفحة الرئيسية - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تحديث المنظومة السياسية*، الموقع الالكتروني: https://www.moppa.gov.jo/Default/Ar.، ملف: وثيقة_اللجنة_الملكية.pdf ، أيلول 2021م

16 أنظر: المادة (15/ أ) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 المنشور بالجريدة الرسمية، العدد 5784رقم بتاريخ 2022/4/14.

2.3. الأحزاب السياسية في الأردن من منظور جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين

مضى جلالة الملك عبد الله الثاني –حفظه الله ورعاه– على خطى الاب والقائد الحسين –رحمه الله–، فعزز الديموقراطية، وحارب التطرف والإرهاب، وسعى إلى تكريس حياته في تطوير الحياة السياسية، ايمانا منه بأن الأحزاب السياسية يجب أن تكون موجودة وبقوة على الساحة الأردنية لتصحح المسارات، وتسد الثغرات، وتساهم في دعم الحكومات من خلال النقد البناء، والذي يصب في الأخير في مصلحة الوطن والمواطن. وبناء عليه قام جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين –حفظه الله ورعاه– بالإيعاز للجنة الملكية بدراسة مواد الدستور وتطوير مواده، والتي كان من ضمنها قانون الأحزاب السياسية. [17] وفي مقابلة صحفية مع صحيفة الرأي العدد "18819" تاريخ 24 تموز 2022 قد قال جلالته *"أعتقد أن الدولة بكل مؤسساتها، وكذلك حالة التوافق الوطني من خلال إقرار التشريعات، وجهت رسالة جدية لها أصل دستوري وقانوني، تدعو الجميع للمشاركة في العمل الحزبي الذي لا أقبل إعاقته أو تعطيله أو مضايقة منتسبيه من أي جهة كانت، طالما أن هذا العمل لا يخرج عن القانون"*. ومن هذا المنطلق وبتوجيهات سامية من جلالته تم صدور هذه قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (7) لسنة 2022.[18]

وفي مقالة لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بعنوان الطريق إلى الإصلاح في مجلة السياسة الخارجية عام 2004 فلقد أكد جلالته أنه قد شرع الأردن في إصلاحاته الخاصة، بما في ذلك الانتخابات، وتدابير مخصصة لتعميق وتجذير الحقوق

17 المرجع نفسه.
18 قانون الاحزاب السياسية الأردني رقم (7) لسنة 2022 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 2022/4/14 العدد 5784

السياسية وحقوق الإنسان، مثل حرية التجمع، وحرية الصحافة، ومبادرات لتمكين النساء والشباب، والنظام المتعلق بالأحزاب السياسية. وفي كتاب التكليف السامي الأول لدولة السيد سمير الرفاعي عام 2009 وجه جلالة الملك الحكومة بإجراء الانتخابات المقبلة بالسرعة الممكنة، لأنه يعتبرها خطوة مهمة في تطوير العمل الديمقراطي وتعزيز المشاركة في عملية التنمية السياسية، ويعتبرها جزءًا من خطة التنمية السياسية الشاملة، والتي تسهم في تطوير العمل السياسي، حيث تساهم السياسات الحزبية البرامجية لفتح الطريق لتحقيق أمام الناس في جميع أنحاء البلاد للمشاركة في عملية البناء أو محاولة التغيير أو التأثير.[19]

وفي كتاب التكليف السامي لدولة الدكتور معروف البخيت عام 2011 أكد جلالة الملك بأن القوانين الانتخابية والتي تشكل العمود الفقري للتطور السياسي الحقيقي يجب ان تكون في طليعة هذه التشريعات، بما في ذلك قوانين الأحزاب السياسية، والقوانين البلدية، وقوانين العقوبات، وقوانين النشر ، وقوانين الحق في المعرفة وغيرها من القوانين، وأكد على ضرورة تطوير العمل الحزبي الجماعي بحيث تكون المنافسة في خدمة الوطن والمواطن على أساس الأفكار والخطط، والاتفاق على جميع الخطوات اللازمة للإسراع بوتيرة المسيرة الديموقراطية، بما في ذلك ضمان أعلى درجة من المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي. في 12 مارس 2011 قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة رئيس مجلس الأعيان معالي السيد طاهر المصري، والذي خاطبه جلالة الملك موجها له بتجسيد نهج قوي يمكّن جميع القوى السياسية الفاعلة من المشاركة في

19 ابو جابر، رؤوف، **تاريخ شرق الأردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر**، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، 2009م. ص 113-121.

العمليات الديمقراطية ومن خلال الأحزاب السياسية التي لديها برامج للتعبير عن تطلعات المواطنين والاستجابة لمطالبهم وخاصة الفئات الشبابية. [20]

وفي الورقة النقاشية الثالثة عام 2013 أكد جلالة الملك بأنه يجب للنجاح الديمقراطي أن تركز المرحلة التالية على تطوير وتحفيز الأحزاب على المستوى الوطني ببرامج وقواعد جماهيرية للناخبين للتصويت على أسس حزبية وبرامجية، الأمر الذي يشكل تحديًا للأحزاب الأردنية، من منطلق أن هذه هي من مسؤولياتهم تجاه بلدهم، ودعا جلالته أن تتبنى الأحزاب السياسية برنامجا وطنيا واضحا ونظام عمل مهنيًا، وأوضح جلالته بأنه لا يمكن لنظام سياسي يقوم على أحزاب سياسية ضعيفة أن يكتسب ثقة المواطنين ويحفزهم على المشاركة في الحياة السياسية، وللتغلب على حالة الشك والتردد القائمة، تحتاج الأحزاب إلى تطوير خطط قوية تستند إلى سياسات واضحة تستجيب لرغبات ومخاوف جميع الناخبين، ويجب أن تكون الأحزاب قادرة أيضًا على توضيح هذه الخطط للمواطنين من خلال حملاتهم الانتخابية، وعلى مستوى عال من الاحتراف في العمل السياسي والانتخابي للفوز بالانتخابات وتشكيل الحكومات، وهذا الأمر يفرض على الأحزاب السياسية الأردنية تحديات ومسؤوليات جوهرية. وفي افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة السابع عشر عام 2015 أكد جلالته بأن قانون الأحزاب السياسية سيساعد على توفير بيئة مناسبة ومحفزة للحياة الحزبية وتشجيع المشاركة في إطار برامج الدولة المستقبلية.[21]

20 المرجع نفسه ص 124-125

21 نصراوين، ليث كمال ،النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة، ***المجلة الدولية للقانون***، كلية القانون، جامعة قطر، مجلد 2017، العدد 3، قطر، 2017، ، ص 25-27

وفي خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة التاسع عشر عام 2021 أكد جلالته بأنه لا تقتصر عملية التحديث السياسي على مجموعة من القوانين والتشريعات، بل هي في الأساس عملية تنمية اجتماعية وثقافية لضمان التقدم نحو برلمان حزبي على جميع المستويات الوطنية والمحلية. وفي حزيران من عام 2021 قرر جلالة الملك تعيين دولة الدكتور سمير الرفاعي رئيساً للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية و أوكل اليه مهمة تحديث المؤسسات السياسية وصياغة قانون انتخابي جديد ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر في التعديلات الدستورية ذات الصلة، والنظر في القانونين وآليات العمل البرلمانية، وتقديم المشورة بشأن التشريعات التي تحدد قواعد الإدارة المحلية، وتوسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار بمشاركة المرأة والشباب، وبدا واضحا للجميع بأن جلالة الملك عازم على إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية لتأمين الآمال والتطلعات المستقبلية، ووضع إطار تشريعي لحياة حزبية سياسية فاعلة قادرة على تحقيق أهدافها، من أجل إنشاء برلمان على أساس التيارات والكتل والبرامجية، ولإيجاد دستور أردني رفيع المستوى بالطريقة التي ستمارس بها السلطة التنفيذية مسؤولياتها وفقًا للقواعد والأنظمة الناظمة، وتعزيز دور الشباب والبحث في سبل مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية وتمكين المرأة الأردنية من المشاركة الفعالة وتعزيز القيم المدنية والحقوق والالتزامات والحريات التي يكفلها القانون، والالتزام الكامل بمبادئ سيادة القانون.[22]

وانطلاقاً من توجيهات جلالة الملك، قدمت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروع تعديل دستوري ومشروعي قانون بشأن الأحزاب السياسية والانتخابات، كما وردت من

22 قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5782، 2022.

اللجنة الملكية لحديث المنظومة السياسية، لذلك صدر قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 حيث يساعد هذا القانون على تطوير الأحزاب السياسية ويحقق العديد من الأهداف التي وضعها جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين لتطوير الحياة السياسية وتعزيز الديمقراطية كهدف ديموقراطي وسياسي يجب تحقيقه. [23]

3. قوانين الأحزاب السياسية في الأردن

تطرق هذا الجزء إلى قوانين الأحزاب السياسية في الاردن والضوابط التي تخص الأحزاب السياسية من خلال:

3.1. التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن

أقر المشرع الاردني قانونين في الخمسينيات من القرن الماضي، قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم (3) لسنة 1954 وقانون الأحزاب السياسية رقم (15) لسنة 1955، وفي عهد الملك الراحل الحسين بن طلال رحمه الله وفي شهر أبريل 1957 وبحسب نص المادة (125) من الدستور تم إعلان الأحكام العرفية على مستوى الدولة، وإلغاء الأحزاب والتنظيمات السياسية في جميع أنحاء البلاد، وتعيين سليمان طوقان وزير الدفاع في حكومة إبراهيم هاشم حاكما عسكريا عاما للبلاد، وفي عهد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين حفظه الله صدر قانون الأحزاب رقم (7) في سنة 2022

23 *اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية*، وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، الموقع الالكتروني:./https://tahdeeth.jo، أيلول 2021م وانظر أيضا: *الصفحة الرئيسية - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، تحديث المنظومة السياسية*، الموقع الالكتروني: https://www.moppa.gov.jo/Default/Ar.، ملف: وثيقة_اللجنة_الملكية.pdf ، أيلول 2021م ص 27-40.

بناء على تعليمات ملكية لتطوير العمل الحزبي في المملكة الأردنية الهاشمية وتطوير العملية السياسية. [24]

3.2. ماهية قانون الأحزاب السياسية الأردني رقم (7) لسنة 2022

منذ تأسيس الإمارة شهد الأردن تشكيل العديد من الأحزاب السياسية، وفي عام 2022 أصدر قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 بتوجيه من جلالة الملك لتطوير العمل الحزبي في المملكة بناء مصالح الدولة وليس على أساس مصالح الأحزاب السياسية الأخرى والأجندات الخارجية، وكما ورد في المادة (15 / و) 2022 من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) يتعهد الحزب بعدم الارتباط بأي حزب سياسي غير أردني أو أجنبي أو أن تكون أنشطة الحزب مرتبطة تنظيمًا أو ماليًا لهذه الجهات، وقد سمح المشرعون الأردنيون للأحزاب بإنشاء العلاقات مع الأطراف الداخلية أو الأجنبية والقوى السياسية الخارجية في نطاق القانون، حيث يفهم من المادة (23 / ز) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 على أنه يجوز لأي حزب سياسي إقامة علاقات سياسية مع أحزاب سياسية داخلية أو خارجية بشرط ألا تشكل هذه العلاقات بين الحزب وتلك الأحزاب مشكلة للأمن الوطني أو تخالف احكام الدستور والقانون.[25]

وجه جلالة الملك جميع الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بأن تكون أحزابا سياسية وطنية، بما في ذلك أحزاب المعارضة، وذلك للاهتمام بالقضايا الوطنية الأردنية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأحزاب السياسية الأردنية التأثير على الرأي العام من خلال الوسائل السلمية والديمقراطية وفق ما يسمح به التشريع والقانون

24 نصراوين، ليث كمال ، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة ، ***المجلة الدولية للقانون***، كلية القانون، جامعة قطر، مجلد 2017، العدد 3، قطر، 2017، ، ص 25-27

25 أنظر: المادة رقم (23) الفقرة (ز) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.

المعمول به، وفي قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 توضح المادة (3) من القانون على أن من حق للأحزاب المشاركة في الانتخابات المختلفة، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها، وإدارة العمل العام بطريقة سلمية وديمقراطية، وسمح القانون للحزب بأن ينشر خططه على موقعه الالكتروني والتي تحدد رؤيته وأهدافه وخططه وحلوله في القضايا السياسية بشكل أساسي في كل مجال، كما أن المادة (15/أ) من قانون الأحزاب نصت على وجوب التزام الحزب بأحكام الدستور واحترام سيادة القانون عند ممارسة نشاطه. [26]

كما ورد في القانون تعريف الحزب السياسي في المادة (3) من القانون بأنه تنظيم سياسي وطني، يتكون من أردنيين يشتركون في قيم وأهداف وخطط ورؤى وأفكار مدنية مشتركة، بهدف المشاركة السلمية في الحياة السياسية والعمل العام وتحقيق الديمقراطية، من خلال المشاركة في انتخابات مختلفة، بما في ذلك الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومة أو المشاركة فيها، وأوضحت الفقرة (15 / ح) من القانون التزام الحزب بعدم اللجوء إلى العنف أو التحريض على العنف بكافة أشكاله والامتناع عن إنشاء أي منظمات عسكرية أو شبه عسكرية.[27]

ولقد نصت المادة رقم (11/أ) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 على ألا يقل عدد المؤسسين للحزب عند انعقاد الجمعية التأسيسية للحزب عن 1000 مؤسس، وهذه خطوة متقدمة نحو حزب يتمتع بتمثيل واسع على مستوى المملكة ويضمن قانون الأحزاب السياسية الجديد بذلك أن عدد أعضاء الحزب مقبول ومعقول، وهو أكبر

26 أنظر: المادة رقم (15) الفقرة رقم (أ) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد 5784، الأردن 2022م

27 أنظر: المادة رقم (15) الفقرة رقم (ح) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد 5784، الأردن 2022م

رقم على الإطلاق من أي قانون حزبي سابق، كما ركز قانون الأحزاب الجديد على تمكين المرأة والشباب من المشاركة دون حواجز في العمل السياسي والحزبي. [28]

4. الديموقراطية السياسية

تطرق هذا الجزء إلى الديموقراطية السياسية في الاردن من خلال:

4.1. مفهوم الديموقراطية السياسية

يعد مفهوم الديمقراطية أحد المفاهيم الشائعة الاستخدام في العالم اليوم، خاصة عندما تحاول جميع الأنظمة السياسية المعاصرة تسمية نفسها بأنها أنظمة ديمقراطية وتدعي تمثيل الناس، إن أكثر أنواع الديمقراطية قبولًا وانتشاراً في المجتمع المعاصر هي الديمقراطية التمثيلية، حيث ينتخب أعضاء المجتمع أفراداً معينين من بينهم ليكونوا ممثلين أو يتخذون قرارات سياسية نيابة عنهم، وسن القوانين والتشريعات، وإدارة الخطط والمشاريع، والإشراف، وتكون مسئوليتهم خدمة مصالح الشعب وتحقيق تطلعاته، ولكي يكون النظام السياسي ديمقراطيًا، يجب أن يتضمن أيضًا مؤسسات مجتمع مدني قوية ومستقلة، وبرلمان مستقل فعال، وأحزابًا سياسية، وصحافة حرة، وثقافة متسامحة سياسيًا، كما تبرز هناك حاجة إلى عناصر إضافية لتصنيف النظام السياسي بالكامل على أنه نظام ديمقراطي ؛ وتشمل هذه العناصر بالأنظمة القضائية المحايدة والمستقلة والصحافة الحرة والأحزاب السياسية، ونكرر بأن الانتخابات وحدها غير كافية لنصف النظام السياسي بأنه ديمقراطي، فهنالك عناصر أخرى ضرورية لإكمال الثقافة الديمقراطية.[29]

28 أنظر: المادة رقم (11) الفقرة رقم (أ) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية العدد 5784، الأردن 2022م

29 عبد الرحيم، سماعيلي، **دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي**، جامعة العربي بن مهيدي، رسالة ماجستير غير منشور، أم البواقي، الجزائر، 2021، ص 35-71.

هذه العناصر موجودة فقط في ديمقراطيات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث إنها أقدم الديمقراطيات في العالم المعاصر، وبالنسبة للديمقراطيات الجديدة في دول العالم الثالث فإن لديهم بعض العناصر، كالحق في التصويت، ولكنهم يسعون جاهدين لتحقيق عناصر الديموقراطية المتبقية، لذا فهم ما زالوا في نقطة البداية على طريق النضج الديمقراطي أو الاكتمال، إذ أن الديمقراطية هي عملية نمو وتطور تاريخي ولا يمكن تحقيقها بين عشية وضحاها. ولقد حققت الديمقراطية الحديثة انتصاراً تاريخياً على جميع الأنظمة الأخرى، واليوم يعبر الجميع عن تفضيلهم للديمقراطية ويتحدثون عن فوائد الحكم الديمقراطي، حيث أصبحت الديمقراطية كشكل من أشكال الحكومة مفهومًا للشرعية في الحياة السياسية الحديثة لأن جميع القرارات والقوانين والسياسات تكون مقبولة وعقلانية إذا تم اعتمادها وتشريعها بطريقة ديمقراطية، والدول العربية جزء من عالم يروج للديمقراطية والتغيير، وقد بدأت دول عربية مثل الأردن والمغرب وقطر وعمان والكويت في تبني الأساليب الديمقراطية كأسلوب للحكم وترسيخ العمل الحزبي السياسي بما يحقق مصلحة الشعوب والمجتمع.[30]

4.2. سبل تعزيز الديموقراطية السياسية في الاردن

تم إنشاء الهيئة المستقلة للانتخابات والمحكمة الدستورية، حيث تهدف هذه الإنجازات إلى تمكين الشعب الأردني من التخطيط لمستقبل البلاد بمشاركة الجميع بطريقة شفافة وحيادية، حيث أن تكوين مجتمع ديمقراطي متقدم هو نتيجة التعلم من التجربة والجهود المشتركة، ولا يتحقق الإصلاح الديمقراطي من خلال تغيير القوانين والأنظمة فحسب، بل يتطلب أيضًا التطوير المستمر لممارسات الإدارة وأساليب العلاقة

30 عبدالمالك نادية آيت. دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد:, دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي، ***مجلة دراسات وأبحاث***،جامعة زيان عشور، الجلفة ،الجزائر، 2019، ص 179.

بين المواطنين والجهات الحكومية، حيث أن المبادئ الأساسية للديمقراطية الحديثة أن يختار الشعب ممثلين لاتخاذ القرارات نيابة عنهم على المستوى الوطني، وبالتالي فإن النظام السياسي لكل بلد يعكس تاريخه وثقافته، والأردن مثال للملكية الدستورية المبنية على الديموقراطية والتي يسعى لتطوير تشريعاته وقوانينه بما يتوافق مع ابرز المستجدات العالمية المتعلقة بالديموقراطية والحريات.[31]

يكمن مسار الأردن لتعميق الديمقراطية في الانتقال إلى حكومة برلمانية فاعلة تقودنا إلى مرحلة يشكل فيها ائتلاف الأغلبية في مجلس النواب حكومة ذات قيادات مؤهلة وقادرة على تحمل مسؤوليات الحكومة، وكمثال تاريخ للسياسة الأردنية، فلقد استندت الممارسة تاريخياً إلى صفاتها القيادية على الخبرة العملية لاختيار رؤساء الوزراء والفرق الوزارية وكسب ثقة مجلس النواب دستورياً في غياب حزب سياسي فاعل يستطيع وضع خطة وطنية قادرة على بناء الائتلافات واجتذاب أصوات غالبية المواطنين، اذ يعتمد تحقيق نظام حكم برلماني كامل على حاجتنا إلى أحزاب سياسية وطنية فعالة توضح مصالح وأولويات واهتمامات المجتمعات المحلية في البرامج الوطنية القابلة للتطبيق، لتكوين وتشكيل حكومة برلمانية والتي تعني أن الوزراء قد يتم تعيينهم في مناصب معينة وقد لا تكون لديهم خبرة فعلية في مجال عمل الوزارة الذي سيتقلدون مناصبها، لذلك لا بد من التشاركية في العمل السياسي بين الأحزاب والحكومة للوصول إلى قرارات مناسبة ومبنية على ما يريده الشعب وبما يحقق مصالح الدولة.[32]

31 أنظر: المادة رقم (3) من قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5782، 2022.

32 أنظر: المادة رقم (3) الفقرة (أ) من قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5782، 2022.

كما يجب تغيير القواعد البرلمانية من خلال تطوير أنظمة داخل مجلس النواب لتعزيز ممارسة الحكومة البرلمانية، ويجب على مجلس النواب أن يبادر ويستمر في وضع هذه المعايير وتطويرها، كما أن سرعة تنفيذ هذه المتطلبات وتنفيذها بنجاح هو أمر ضروري وعنصر أساسي لانتقال ناجح إلى حكومة برلمانية، وكذلك أساس التحول الديمقراطي في نظامنا السياسي، وأثناء عملية التحول الديموقراطي للحكومة البرلمانية سيتعين على العديد من مؤسساتنا السياسية وقطاعات المجتمع أن تلعب أدوارًا مختلفة وتتولى مسؤوليات متنوعة. [33]

5. قانون الأحزاب السياسية وأثره على الديموقراطية والمرأة والشباب

إن وجود الأحزاب السياسية من وجهة نظر جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، بما في ذلك أحزاب المعارضة الوطنية هو أمر حيوي وضروري للدولة الأردنية ونموها وتطورها، وأن هذه الأحزاب تساهم كشركاء في صنع القرار السياسي في الدولة، فيما يتعلق بمستقبلها وتطورها وبنائها وازدهارها والتعامل مع كافة مشاكلها وكذلك الاهتمام بمصالح المواطن الأردني وتحقيق كل ما يصنع له الحياة الكريمة والتعامل مع مشاكله وإيجاد الحلول المناسبة له والضرورية، ولهذا تعتبر هذه الخطط مهمة جدا وضرورية لتطوير القوانين الناظمة للأحزاب السياسية ضمن برامج تغطي كافة مجالات

33 نصراوين، ليث كمال ، النظام القانوني للأحزاب السياسية في الأردن: دراسة مقارنة ، ***المجلة الدولية للقانون***، كلية القانون، جامعة قطر، مجلد 2017، العدد 3، قطر، 2017، ، ص 25-27

التنمية الصحية، والتعليم، والخدمات، والمالية العامة، وإدارة المرافق، والبيئة، والإعلام، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، ومعالجة الفقر والبطالة. [34] [35]

5.1. أثر قانون الأحزاب السياسية على الديموقراطية السياسية وسبل تعزيزها في الاردن

فمن خلال أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، يساعد القانون على تعزيز الديمقراطية وتفعيل مساهمة المرأة والشباب وتطوير الأحزاب السياسية وتحقيق العديد من الأهداف، بما في ذلك تمكين الأحزاب السياسية من المشاركة في الحياة السياسية في بيئة عمل سليمة وديمقراطية، وهذا تكريس لتعريف الحزب السياسي الوارد في المادة (3) من القانون بأن الحزب هو تنظيم سياسي وطني مكون من أردنيين، أهدافهم المشتركة وخططهم ورؤاهم وأفكارهم، ويهدفون إلى المشاركة السلمية والديمقراطية في الحياة السياسية والعمل العام لأغراض مشروعة، كما تشمل الأهداف إنشاء أحزاب سياسية تمثيلية على نطاق واسع للمجتمع الأردني، وبدا ذلك واضحا من خلال زيادة عدد المواطنين والمواطنات المشاركين في هذه الأحزاب السياسية وفق ما نص عليه قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 بأن عدد المؤسسين المشاركين في الجمعية التأسيسية للحزب يجب ان لا يقل عن ألف شخص، كما ذكر جلالة الملك في رسالته الملكية عام 2021 والموجهة إلى دولة رئيس الوزراء الاسبق السيد سمير

34 الصفحة الرئيسية - وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني ،الورقة النقاشية الخامسة، الموقع الالكتروني: https://www.moppa.gov.jo/AR/ListDetails/1027/5/الأوراق_النقاشية

35 اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، الموقع الالكتروني:.https://tahdeeth.jo/، أيلول 2021م وانظر أيضا: الدستور الأردني لعام 1952م ، وتعديلاته لسنة 2011، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 5117 بتاريخ 2011/10/1.

الرفاعي أن أحد الأهداف الرئيسية للعملية السياسية وقانون الأحزاب هو تشجيع المشاركة الفعالة للشباب والنساء في الأحزاب السياسية والحياة البرلمانية، وأوصى جلالته اللجنة الملكية التي تم تشكيلها لهذه الغاية أن تركز على دور المرأة والشباب ودراسة سبل تحفيزهم على المشاركة في رسم الحياة الحزبية والبرلمانية وتوسيع نطاق العملية السياسية والتمثيل الحزبي، من خلال مشاركة الشابات في الأحزاب السياسية والانتخابات، وتم تعديل المادة (70) من الدستور لتخفيض سن أعضاء مجلس النواب من ثلاثين سنة شمسية إلى خمس وعشرين سنة شمسية لتمكين فئة الشباب من الانخراط في العملية السياسية بحيث نص القانون (7) لسنة 2022 في المادة (11/أ/1) أن لا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 عن 20٪ من عدد المؤسسين،[36] كما نص القانون ذاته على ألا تقل نسبة النساء عن 20٪ ، وهذا النص هو أيضا خطوة متقدمة تؤدي إلى زيادة تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية، وبالإضافة إلى ما سبق فقد راعى القانون الأشخاص ذوي الإعاقة كما في المادة (11/أ/5) حيث اشترط أن يكون بين المؤسسين شخص من ذوي الاعاقة على الأقل، مما يؤكد هذا النص على ضرورة إشراك ذوي الاعاقات في رسم السياسة وتعزيز دورهم ومكانتهم في المجتمع ومشاركتهم في الأحزاب السياسية. [37] على الرغم من أن قانون الأحزاب قد أكد أن المؤسسين يجب أن يكونوا من مناطق جغرافية واسعة للمملكة، إلا أن تمثيل المؤسسين يجب ألا يقل عن نصف مناطق المملكة، وكما وضح القانون في المادة (11/أ/2) أن يكون

36 أنظر: المادة رقم (11) الفقرة رقم (أ/3) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.
37 أنظر: المادة رقم (11) الفقرة رقم (أ/5) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.

المؤسسون من (6) محافظات مختلفة على الأقل ولا يقل عددهم عن (30) فردًا في كل محافظة.[38]

ويهدف القانون إلى تعزيز استقلالية الأحزاب السياسية، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، ويمكن القول إن التعديلات على الدستور وقانون الأحزاب السياسية قد عزز استقلال الأحزاب السياسية، وعزز حيادية الأحزاب السياسية، وترسيخ مبدأ سيادة القانون، وبناء عليه وكما في المادة (67) من الدستور تم نقل اختصاص تعديل وانشاء الأحزاب السياسية من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى الهيئة المستقلة للانتخابات، حيث مر الانتماء للأحزاب السياسية بمراحل مختلفة، من إلحاقه بوزارة الداخلية، ثم إلى وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ثم إلى الهيئة المستقلة للانتخابات، وتوضح المادة (7) من قانون الأحزاب السياسية لسنة 2022 اختصاصات الهيئة المستقلة للانتخابات، ومنها النظر في طلبات تكوين الأحزاب السياسية وإجراءاتها، واعتماد الطلبات ومتابعة شؤون الأحزاب من حيث عقد الاجتماعات والانتخابات، والتأكد من إنفاذها للقوانين، ودراسة نظامها الأساسي، ونشر اللوائح ذات الصلة بشؤون الحزب، والتأكد من أن الحزب يستخدم أمواله للأهداف والأغراض المنصوص عليها في النظام الأساسي وضمن القانون والدستور الاردني، يهدف نقل شؤون الأحزاب السياسية إلى الهيئة المستقلة للانتخابات إلى منح الأحزاب السياسية مزيدًا من الاستقلالية، ويتضمن قانون الأحزاب السياسية مجموعة من النصوص التي ترسي مبادئ سيادة القانون وتحقق حماية الأحزاب السياسية واستقلالها.[39]

38 أنظر: المادة رقم (11) الفقرة رقم (أ/2) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.

39 أنظر: المادة رقم (7) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.

ومن أجل ترسيخ وزيادة الديمقراطية في العملية السياسية يحظر قانون الأحزاب السياسية على مجموعة من المجموعات المشاركة في تكوين الأحزاب السياسية، حيث نصت المادة (6/ ب/6) من القانون على أن بعض الفئات لا يحق لها الانضمام للأحزاب السياسية، ومن هذه الفئات القضاة، مفتي المملكة، رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية، رئيس وأعضاء الهيئة المستقلة للانتخابات، محافظ البنك المركزي، رئيس وأعضاء هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ، مدير التشريع والرأي، القوات المسلحة الأردنية والخدمات الأمنية، ويخضع جميع أعضاء الحزب للشروط المنصوص عليها بهذا الخصوص، وإن منع هذه المجموعات من الانضمام للأحزاب السياسية يوفر للأحزاب مزيدًا من الحياد حتى لا يستغلوا ذلك في مصالحهم الحزبية والشخصية، وبالتالي حرمان الآخرين، بالإضافة إلى أن طبيعة عمل بعض الفئات مثل منتسبي القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية لا تتماشى مع عمل الحزب، وهنا يجب الإشارة إلى أن وبحسب التعديلات التي أدخلت على قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان فقد منع القانون رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لحقوق الإنسان من أن يكون عضوا مؤسسا أو منتسبا للحزب. [40]

على الرغم من إدخال نص في قانون الأحزاب السياسية يحظر على الحكومة ومؤسساتها التي تمتلك أكثر من 50% من ملكية المؤسسات أو الشركات من تقديم أموال أو هدايا أو تبرعات للأحزاب السياسية، وكما في المادة (24/ج/ 3) من القانون الجديد والتي أوضحت بأنه لا يجوز للأحزاب قبول أي أموال أو هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية من المؤسسات أو الشركات الرسمية أو العامة التي تمتلك الحكومة فيها 51٪

40 أنظر: المادة رقم (6) الفقرة رقم (ب/6) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.

أو أكثر من أسهمها، ويقتصر دعم الحكومة للأحزاب السياسية وفق أحكام المادة (27) من قانون الأحزاب السياسية والتي تنص على أن الحكومة تقوم بدعم الأحزاب من الخزينة وفق إجراءات وقوانين وتعليمات واضحة بهذا الخصوص. [41]

فمن أجل تعزيز الديمقراطية تم تخصيص نسبة معينة من المقاعد للأحزاب السياسية في قانون الأحزاب السياسية، وهي المرة الأولى في تاريخ المملكة التي تم فيها تخصيص هذا العدد الكبير من المقاعد، وفق المادتين (8) و (71) من قانون انتخابات مجلس النواب، وسوف ستصل إلى ما لا يقل عن 65٪ من مقاعد مجلس النواب في المرحلة المقبلة، الأمر الذي سيساعد على تعزيز الديمقراطية وتزويد الأحزاب السياسية بنهج واضح لإعادة الحياة السياسية إلى مرحلة جديدة وتعزيز وعيها بالحياة السياسية، والثقة تجاه السلوك الانتخابي القائم على برامج الاختيار المناسب وليس اختيار الأفراد، حيث سيخوضون الانتخابات وفق برنامج الحزب، وبالتالي يسعون إلى تحقيق خططهم التي يصلون من خلالها إلى مجلس النواب من خلال الأحزاب السياسية التي يرون انها تلبي طموحاتهم ورؤيتهم السياسية التي ينشدونها. [42]

ومن أجل إضفاء مزيد من الديموقراطية كفل قانون الأحزاب السياسية حماية أعضاء الحزب وعدم محاسبتهم بناءً على الانتماء الحزبي، ففي المادة (4) من القانون ذاته تم توضيح أن للأردنيين حق تكوين الجمعيات و الأحزاب وفق أحكام الدستور، وهذه حقوق قانونية ومشروعة للمواطن الأردني، ولا يجوز معاقبته أو تحميله المسؤولية بسبب الانتماء الحزبي له أو لأحد أقاربه، فإذا تعرض لموقف معين بسبب انتمائه

41 أنظر: المادة رقم (24) الفقرة رقم (ج/3) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.
42 أنظر: المادة رقم (8) والمادة رقم (71) من قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5782، 2022..

الحزبي وجب عليه الاستئناف أمام المحكمة المختصة للاعتراض والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي حصل له، وحظر قانون الأحزاب السياسية الاعتداء على طلاب مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء الحزبي والأنشطة السياسية، ونص بأنه يحق للطلاب وأعضاء الحزب في مؤسسات التعليم العالي القيام بأنشطة حزبية في حرم مؤسسات التعليم العالي دون أي قيود أو انتقاص لحقوقهم، ولكن يجب صياغة أنظمة خاصة لتنظيم هذه الأنشطة داخل هذه المؤسسات. (43)

ومن أبرز أهداف قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 تعزيز العلاقات بين الأحزاب السياسية من خلال الائتلافات والتحالفات والاندماجات، وكما ورد في المادة (30) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 أن للأحزاب الحق في تشكيل تحالف سياسي للعمل معًا لتحقيق الأهداف المشتركة، ولكن بشرط أن يتم إعلان التحالف وإخطار المسجل، وأن التحالف لن يعتبر حزباً سياسياً وليس له شخصية اعتبارية، و تنص المادة 31 من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 على أنه يحق للأحزاب تشكيل ائتلافات وفقاً لأحكام قانون انتخابات مجلس النواب لغرض المشاركة في الانتخابات النيابية، و تلتزم الأحزاب السياسية في الائتلاف بتزويد المسجل بنسخة من اللجنة التنفيذية للائتلاف والتي لديها سلطة اتخاذ قرارات الائتلاف وفقًا لنظامها الأساسي، بشرط أن تتضمن نسخة الاشعار اسماء مرشحي الأحزاب السياسية المشاركة وممثليها، واسم التحالف بالإضافة إلى شعاره، وأن تكون مستوفية للشروط المنصوص عليها في قانون انتخابات مجلس النواب. (44)

43 أنظر: المادة رقم (8) والمادة رقم (71) من قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5782، 2022

44 أنظر: المادة رقم (30) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.

فيما يتعلق بالتمكين المالي للأحزاب السياسية، يوضح قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 الأحكام المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية، بما في ذلك عرض مواردها المالية وحظر قبول الأحزاب السياسية أي أموال أو هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية من أي دولة أو جهة خارجية أو مواطن غير أردني أو مصدر غير معروف أو مسؤول أو سلطة عامة أو شركة مملوكة للحكومة بنسبة أكثر من 50٪، ويجوز لها قبول الوصايا والهبات والتبرعات النقدية والعينية من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأردنيين، ولكن اذا زادت قيمة التبرع على (5000) فإنها يجب ان تكون مقابل شيك مسحوب على بنك أردني وبالدينار الأردني. كما نص القانون على أنه لا يجوز للأحزاب استثمار أموالهم ومواردهم في أي نشاط تجاري أو اقتصادي، ونظم كيفية إيداع أموالهم وكيفية استخدامها، وكذلك الحماية القانونية لهذه الأموال، على النحو المنصوص عليه في المادة (25) من القانون والتي أكدت بأنه لا يجوز للحزب استثمار أمواله وموارده في أي نشاط تجاري أو اقتصادي، ويجب على الحزب إيداع أمواله في بنك أردني، وعلى الحزب استخدام أمواله للأغراض المنصوص عليها في نظامه الأساسي، وبما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون. وينص القانون على تخصيص مشروع في الموازنة العامة للدولة لدعم الأحزاب السياسية، لكن هذا الدعم محدود بشروط وأحكام، لذلك يجب استيفاء شروط معينة من أجل الحصول على دعم الدولة، حيث نصت المادة (27) من القانون بأن على الدولة وضع بند في الموازنة العامة للدولة لتخصيص أموال من خزينة الدولة لدعم الأحزاب السياسية، وتحدد شروط ومبالغ وجوانب وإجراءات الدفع لتقديم الدعم حسب النظام الصادر لهذا الغرض. [45]

45 أنظر: المادة رقم (27) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، عمان، الأردن، 2022.

5.2. أثر قانون الأحزاب السياسية في تمكين الشباب في المشاركة السياسية

ينص قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 على أن الديمقراطية هي عملية تحول في الأصول الاجتماعية والثقافية تتطلب التعلم الاجتماعي والتلقين الثقافي لتعزيز المصداقية بين المواطنين وسلطات ومؤسسات الدولة. ويهدف مشروع القانون إلى تمكين الأحزاب السياسية من المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بشكل سلمي وديمقراطي لأغراض مشروعة، ومن خلال المشاركة في الانتخابات ودخول مجلس النواب وفقًا للمادة (35) من الدستور، كما يحفز القانون المواطنين والمواطنات على حد سواء على تشكيل أحزاب سياسية برمجية والمشاركة بحرية وفاعلية في هذه الأحزاب السياسية من أجل توسيع تمثيل الأحزاب السياسية في المجتمع الأردني، ويعزز القانون الدور السياسي للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة الحزبية والعامة، ويعزز مهمة الحزب في تطوير قادة سياسيين فاعلين وخاصة الشباب، القادرين على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتولي المناصب الحكومية و الالتزام بآليات العمل البرلمانية الناجحة.[46]

وينص القانون على ألا يقل عدد المتقدمين للانضمام إلى الحزب عن 300 عضو. كما يمنح القانون الأحزاب السياسية الفرصة لتطوير المشاركة الاجتماعية على مستوى الشباب.، حيث نص القانون على ألا تقل نسبة الشباب عن 20٪ من عدد المؤسسين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة، وأنه يجب أن يكون شخص واحد على الأقل من ذوي الاعاقات من بين المؤسسين، ويكفل القانون عدم إخضاع أي طالب جامعي أو استجوابه أو ملاحقته أو انتهاك حقوقه بسبب الانتماء الحزبي، وعدم

46 أنظر: المادة رقم (11) الفقرة (أ)من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784،عمان، الأردن، 2022.

المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية. وتشمل التعديلات الدستورية المقترحة إضافة فقرتين حول تمكين الشباب إلى المادة 6 من الدستور وتعديل الفقرة 5 من المادة 6 بهدف تعزيز الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز مشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافة والجوانب الأخرى للحياة باعتبارهم جزءًا حقيقيًا ونشطًا من المجتمع، وتخصيص مقاعد للأشخاص ذوي الإعاقة في الهياكل المنتخبة على مستوى المقاطعات والبلديات. [47]

وفيما يخص المراحل العمرية للشباب بتمكين الشباب في العمل الحزبي، غطت أربع مراحل عمرية تتسم كل منها بصفات نفسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة عن سواها، وضع قانون الأحزاب نصوصا عامة تستهدف تطوير التشريعات والسياسات والممارسات من وجهة نظر الشباب، وتسعى لتحقيق العدالة في التمثيل والمشاركة بين الشباب والشابات بنسبة 50% في البرامج الهادفة لتنمية المهارات الشابة ودعمها على المستويات الفنية والأكاديمية والسياسية.

شجع قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لعام 2022 الشباب على ممارسة دورهم الحزبي كعنصر فعال ومهم في الأحزاب السياسية من خلال تقسيمهم إلى أربع مراحل عمرية، حيث ترتبط هذه المراحل بالخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل فئة، الفكرة الرئيسية من هذا التقسيم هو دعم الشباب من خلال تنمية المهارات الأكاديمية والتقنية والسياسية، بحيث أن ما يقرب من نصف برامج القانون ركز على تطوير هذه المهارات ودعم نجاح الشباب على جميع المستويات.[48]

47 أنظر: المادة رقم (4) الفقرة (ج) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784،عمان، الأردن، 2022.

48 العموش، فلاح محمد ندا ، و الزبون، محمد سليم ، واقع دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية استنادًا إلى النظريات السياسية المُعاصِرَة

المرحلة العمرية الأولى وهي مرحلة النمو (12–15)، حيث ركزت هذه المرحلة على ضمان أن يحقق التعليم الأساسي الإلزامي أهدافه، والتركيز على جودة التعليم، وزيادة عدد المدارس المتخصصة في التعليم الفني والمهني، وزيادة توطيد التعليم الأساسي الإلزامي، وإدراج الأردن وتاريخها في المناهج الدراسية، وتنمية الهوية العرقية والتاريخ الأردني، وإضافة التربية المدنية، والثقافة الديمقراطية، وقيم التسامح، والوعي المدني، والمشاركة السياسية، وتدريب المعلمين، وتمكين الطلاب للمناهج والأنشطة اللامنهجية التي تتناسب مع أهداف ومتطلبات تلك البرامج والفئات العمرية ومؤسسات المجتمع المدني في التدريب والتمكين وفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة، وتفعيل دور الإرشاد المدرسي، والسعي لتحسين فعالية إرشاد الخريجين والصحة العقلية، وتعزيز ثقافة العمل التطوعي وخدمة المجتمع. [49]

المرحلة العمرية الثانية وهي مرحلة الاعدادية (16 – 18) حيث ركزت هذه المرحلة على إنشاء مجلس مدينة شبابي على أن تكون كل مدرسة ممثلة في مجلس المدينة وداخل الحدود الجغرافية للمدينة، وتعزيز الوعي الثقافة الرقمية والابتكار والقيادة والوعي الثقافي والذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات والتحليلات وأساسيات الأمن السيبراني، ودمجها في المناهج السياسية والدستورية الثقافة والتاريخ الديمقراطي الأردني، مع التركيز على ورقة مناقشة صاحب الجلالة، وعرض لأبرز الشخصيات الوطنية التي ساهمت في بناء الأمة، بما في ذلك البرنامج المنهجي لوزارة التعليم حول المبادئ

من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، المجلد 38، العدد 3، مصر، 2021، ص 243-246.

49 المرجع نفسه.

والمفاهيم الإنسانية، الأخلاق الحميدة، قيم التنوع والتسامح، حقوق وقضايا الإعاقة، علم النفس، الفلسفة والاتصال ومبادئ ومفاهيم المهارة. (50)

المرحلة العمرية الثالثة وهي مرحلة التمكين الشبابي (19 – 22)، حيث ركزت هذه المرحلة على الجامعات، وأكدت بأنه يجب على الجامعات الحكومية والخاصة إنشاء اتحادات أو مجالس طلابية منتخبة والعمل على تنشيط المجالس المختلفة، استجابة لرؤية جلالة الملك لتعزيز المشاركة النشطة في الحياة العامة، وتخصيص الجامعات لميزانية لدعم اتحاد الطلاب واللجان لغرض استضافة الأنشطة اللامنهجية في الحرم الجامعي وإعادة تنظيم وتفعيل دور الطلاب وفق النظام المتبع داخل كل جامعة، والاستثمار في طاقة الشباب وإنشاء نوادي طلابية تتعلق بالتمكين السياسي والمشاركة في الحياة العامة، وقد تم تعديل قانون الجامعات الأردني رقم (36) المتعلق بالأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية لطلبة الجامعات. (51)

المرحلة العمرية الرابعة وهي مرحلة المشاركة المجتمعية (23 – 35)، حيث ركز القانون في هذه المرحلة على وضع برنامج وطني لتمكين المرشحين الشباب للمجالس المنتخبة، وإشراك الشباب في مجالس أمناء الجامعات والهيئات الحكومية ومجالس الإدارة الحكومية ومجالسها المنبثقة، وإعفاء الخريجين الجدد من رسوم العضوية للنقابات المهنية للسنة الأولى على الأقل، ودمجهم في مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في التمكين السياسي والاقتصادي للشباب، وتعزيز مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية، وضمان الوصول العادل إلى جميع الموارد، وخاصة التمويل والتدريب،

50 المرجع نفسه.

51 العموش، فلاح محمد ندا ، و الزبون، محمد سليم. واقع دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية استنادًا إلى النظريات السياسية المُعاصِرَة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. *مرجع سابق*، 2021، ص 243-253-256.

وتطوير الخطاب الإعلامي المجتمعي وخاصة للشباب لمواجهة الإشاعات والمعلومات المضللة. (52)

أما التوصيات العامة للوزارات والجهات ذات العلاقة بالعمل الشبابي فهي تندرج في إطار محوري، بدءاً بالإطار التشريعي والمؤسسي لتنظيم قطاع الشباب، وتعزيز الجاذبية للجهات ذات العلاقة بقطاع الشباب، وربط عملية تمويل هذه المؤسسات بالممولين ضمن الاستراتيجيات الوطنية، وتسهيل الموافقة على المشاريع الجديدة وعملية تنفيذها، وتقديم حزمة من الحوافز للمؤسسات الشبابية الناشئة من خلال تسهيل العملية والتمويل، وتسهيل الظروف المتعلقة بالقدرات، وتمكين وكالات الشباب الناشئة والتدريب، وتعزيز آلياتها وأدواتها في إعداد الأساس لمقترحات المشاريع، وتخصيص حصة محددة من التمويل للوكالات والمنظمات التي يديرها الشباب، وخاصة في المحافظات. (53)

وفيما يتعلق بدور وزارة الشباب في تمكين الشباب أوصى القانون بتشكيل لجنة تنسيق مؤسسية برئاسة الوزارة تضم وزارة التخطيط ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ووزارة الثقافة، واشراك المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والمجتمع المدني والمؤسسات وممثلي الجهات المانحة، وتبادل المعلومات والخبرات والتخطيط والتنسيق المشترك للمشاريع المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للشباب، وتحديث قانون رعاية الشباب وتفعيله، واستحداث مبادرات وبرامج لتطوير المشاركة السياسية للشباب، وتفعيل مراكز الشباب والأندية الرياضية، وتوطين المبادرات الشبابية ودعمها، والعمل على تمكين الشباب في المراكز الشبابية من خلال تعديل اللوائح والتوجيهات حسب الحاجة، والعمل على تعزيز دور المراكز الشبابية في التنمية المتكاملة، وتسجيل أسماء المبادرات الشبابية ومؤسسيها

52 المرجع نفسه، ص 257- 259.
53 المرجع نفسه، ص 267.

لحماية الملكية الفكرية. وأيضا فيما يتعلق بدور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تمكين الشباب، ينص القانون بوضوح على أن لهم الحق في تلقي التدريب على الوظائف الحزبية والمهارات اللازمة لإدارة الحملات الانتخابية وكسب التأييد والمناصرة، ويجب طرح برامج مخصصة في الجامعات الرسمية والخاصة والعمل مع منظمات المجتمع المدني لتثقيف الشباب الأردني حول الأحزاب السياسية والعمل الحزبي، وإدارة فعاليات داخل الجامعة للأحزاب السياسية لعرض برامجها وآليات التواصل معهم، وإبراز دور ممثلي الشباب ومشاركتهم في البرلمان وأدواته الرقابية، وتنظيم وتطوير العلاقات مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشباب والسياسة والعمل العام من خلال شراكات وبرامج تدريبية متخصصة. (54)

فيما يتعلق بالخطاب الديني والأخلاقي الموجه للشباب، يوصي القانون بتفعيل دور الأئمة ورجال الدين المسيحيين والكنيسة في تعزيز قيم المواطنة والإنسانية وقبول الآخر والاعتدال والترويج للتسامح وتعزيز قيم الانتماء، ورفض خطاب الكراهية ومكافحة الإيديولوجيات المتطرفة، وتخصيص برامج للشباب في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وصفحات الشباب، وفي الصحف المطبوعة والإعلام الإلكتروني، ويجب أن تتم مناقشة قضاياهم بشكل احترافي وحلها، وكذلك يجب على الإعلام أن يسلط الضوء على نجاحات الشباب في مختلف المجالات. (55)

54 العموش، فلاح محمد ندا ، و الزبون، محمد سليم. واقع دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية استنادًا إلى النظريات السياسية المُعاصِرَة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، *مرجع سابق*، ص 266- 269.

55 السليم، أسامة عيسى. أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989-2016، ***المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية***، المجلد (13)، العدد (3)، 2021، ص 188-192.

في مجال التمكين الاقتصادي للشباب يجب على أجهزة الدولة والوزارات ذات الصلة التركيز على خريجي الجامعات، وخاصة مشاريع الخريجين المتميزة في تخصصات الهندسة والتكنولوجيا، وتمويل مشاريعهم الرائدة، وتوفير بيئة مناسبة لتنميتهم، وخلق فرص عمل، وتعزيز التوظيف وثقافة الابداع والابتكار، ويجب أن تنشئ وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال وورشات تدريبية وأن تقيم روابط ومنصات تربط بين رواد الأعمال ومؤسسات القطاعين العام والخاص، بهدف تنسيق الجهود لتعزيز المشاريع الرائدة محليًا ودوليًا وبالتعاون مع البنك المركزي ووزارة التخطيط، ودعم مشاريع ريادة الأعمال من خلال إنشاء الصندوق الوطني لريادة الأعمال، وإعطاء الأولوية للمشاريع المتعلقة بالزراعة والطاقة البديلة والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وتفعيل شركات التدريب المهني في إنعاش وبناء الشباب، من خلال تطوير مجموعة من البرامج ضمن نطاق احتياجات سوق العمل في سبيل تعزيز القدرات البشرية للشباب. (56)

في مجال الثقافة والفنون والرياضة وعلاقته بالتمكين السياسي، وانطلاقاً من أن الثقافة والفنون من أهم وسائل التوعية بقضايا الشباب السياسية وتحفيزهم على المشاركة في الشؤون العامة، ولا سيما القضايا الاجتماعية والسياسية والاستشارات القانونية لتفعيل العمل الثقافي والفني في المدارس والجامعات وإدماجها في المحتوى السياسي والاجتماعي، وكذلك اهتمام المكاتب الثقافية الإقليمية بالمحور السياسي والثقافي، ووضع

56 العموش، فلاح محمد ندا ، و الزبون، محمد سليم. واقع دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية استنادًا إلى النظريات السياسية المُعاصِرَة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، *مرجع سابق*، ص 266- 269.

ذلك في نطاق التطبيق، ووضع خطط قابلة للقياس وجعلها تابعة لوزارة الثقافة والمراكز الثقافية للبلديات والمؤسسات العامة وجعلها مفتوحة للشباب باستمرار. [57]

5.3. أثر قانون الأحزاب السياسية في تمكين المرأة في المشاركة السياسية

يعزز مشروع القانون رقم (7) لسنة 2022 الدور السياسي للمرأة في الحياة الحزبية والسياسية ويدفع الحزب إلى تطوير قيادات سياسية كفؤة قادرة على مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتقلد مناصب حكومية، بالإضافة إلى دعم آلية عمل البرلمانات الناجحة، ويوفر القانون فرصاً للأحزاب السياسية لتنمية المشاركة الاجتماعية على مستوى الإناث، حيث نص القانون على ألا تقل نسبة النساء عن 20٪ من عدد المؤسسين، ويتضمن التعديل الدستوري المقترح إضافة فقرتين للمادة 6 من الدستور الخاصة بتمكين المرأة، وتعديل بعضها لتعزيز الحماية القانونية للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، كعضو أصيل وفاعل في المجتمع، وتخصيص ما لا يقل عن 30٪ من المقاعد البرلمانية للنساء. [58]

يوضح قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 أن تمكين المشاركة السياسية للمرأة ينقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول يتعلق بالآليات المؤسسية والإجرائية والسياسة العامة، وضمان وجود ضمانات دستورية لتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة وحمايتها من جميع أشكال التمييز، وتوجيه الحكومة في صياغة واعتماد مبدأ تأنيث النصوص التشريعية في مشروعات القوانين واللوائح والتوجيهات، حيث يؤثر ذلك على التنمية الاجتماعية والثقافية، ويقلل من الصور

57 السليم، أسامة عيسى. أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989-2016، ***المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية***، المجلد (13)، العدد (3)، 2021، ص 188-192.

58 أنظر: المادة رقم (11) الفقرة (أ/4) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.

النمطية حول دور المرأة والرجل، ومراجعة نظام المساهمة المالية لدعم الأحزاب السياسية لضمان أن للمرأة حق الوصول إلى جميع موارد الأحزاب السياسية، لا سيما الموارد المالية، وتمكين المرأة من مراجعة جميع التشريعات التي تتضمن تمييز ضد المرأة، وتعديلها باتباع نهج تشاركي، وضمان المشاركة الفعالة لجميع النساء من خلال دمجهم وتوفير الإطار القانوني للقرارات الخاصة بتقديم المزايا لأبناء الأردنيات. [59]

وحسب المحور الثاني وهو المحور التشريعي، فإن قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 يكفل اعتماد التعديلات على قانون العمل التي اقترحها المجلس الوطني الأردني لشؤون المرأة والمنظمات النسائية، وتوجيه مراجعة شاملة لجميع التشريعات التي تنظم الحق في العمل، مثل قوانين الضمان الاجتماعي، والخدمة المدنية، وأنظمة العمل المرنة) التوجيهات ذات الصلة، وتفعيل دور وزارة العدل، ومعهد القضاء الشرعي والمؤسسات الدينية في زيادة الوعي الاجتماعي بحقوق المرأة، وخاصة حقوقها الاقتصادية، وضمان – تمثيل عادل للمرأة في اللجان الحكومية المعنية بخطة الإنعاش ومتابعة تنفيذ الخطة وتقييم تنفيذها، وتعديل قوانين المهن والنقابات والغرف التجارية والشركات والبنوك لتوفير حد أدنى لضمان التمثيل العادل، وتقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية لتشجيع النساء على العمل في القطاع الخاص، وتوفير ببيئة عمل آمنة لهم، بما في ذلك عن طريق تجريم التحرش بهم في مكان العمل، وتعزيز قدرة مفتشي وزارة العمل لضمان امتثال أصحاب العمل للقانون. [60]

59 أنظر: المادة رقم (11) الفقرة (أ/4) من قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، الأردن، 2022.

60 السليم، أسامة عيسى. أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989-2016، ***المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية***، المجلد (13)، العدد (3)، 2021، ص 188-192.

وضمن المحور الثالث وهو محور البيئة الاجتماعية والنموذج الفكري، يسعى القانون إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة تساعد على تصحيح الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، والاستناد إلى كيانات قطاعية رئيسية في عملية التنفيذ رؤية مشتركة للإعلام والتعليم والثقافة والحماية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدينية، حيث يتضمن المنهج الوطني مفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان بشكل عام، وخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وقيم العدل والمساواة واحترام التنوع، واشتمالها على سياسات تعليمية على جميع المستويات من برامج وأنشطة مصممة لتعزيز الحوار والتفاوض وقبول الآخر ومهارات الإبداع، وكذلك تعزيز القيادة النسائية من خلال تضمين قصص نجاح القيادات النسائية في مختلف المجالات. وفيما يتعلق بدور الإعلام في تعزيز تمكين المرأة، فقد تبنى القانون خططًا وسياسات إعلامية مراعية للمرأة تهدف إلى زيادة الوعي الاجتماعي، وتغيير الصور النمطية، وتعزيز حضور المرأة في الحياة العامة الأردنية كشريك مهم في عمليات صنع القرار، وتعزيز دور الإعلام في إبراز دور المرأة وأهمية وجودها في المناصب القيادية من خلال إبراز قصص نجاح حقيقية للمرأة في كافة المحافظات وفي كافة المجالات. وفيما يتعلق بسياسة الحماية الاجتماعية، يسعى القانون إلى توفير وإتاحة البيانات المتعلقة بمعدلات الفقر الاجتماعي لضمان استجابة التخطيط وتطوير السجلات الوطنية وتوفير فرص الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية وتعزيز الشراكة بين الطرفين، لتقوم الهيئات الحكومية ووكالات المجتمع المدني والوكالات الداعمة بإشراك المؤسسات ذات الصلة وصانعي السياسات في القرارات والقضايا ذات الصلة بالمرأة، في سبيل تطوير وتنفيذ

سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة والعادلة، وتقديم جميع البرامج الاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية. [61]

الخاتمة

لقد تناول هذا البحث قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022 والذي يهدف إلى تحويل الأحزاب السياسية إلى أحزاب برامجية فعالة، تقوم على أساس المواطنة والمساواة، فكما ورد في المادة (3) من القانون بأن الأحزاب هي تنظيم سياسي وطني مكون من أردنيين تجمعهم القيم المدنية والأهداف المشتركة والخطط والرؤى والأفكار، لأغراض مشروعة بطريقة عقلانية وديمقراطية ومن خلال المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام، بما في ذلك الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومات أو مشاركتها وفق المادة (35) من الدستور. وتبيان اثره في تعزيز الديمقراطية وتمكين المراة والشباب. وقد خلص البحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

النتائج

بناء على ما تقدم من تبيان وتوضيح لقانون الأحزاب السياسية فقد خلص هذا البحث بجملة من النتائج ويمكن إيجاز أهمها بالأتي:

- ان الدستور الأردني يشكل أساس الحياة السياسية والديمقراطية، لأنه على الدوام يوفر الإطار التنظيمي للقرارات المختلفة.
- أن قانون الأحزاب السياسية الجديد أعاد تعريف الحزب السياسي بما ينسجم مع رؤية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في تطوير العمل السياسي وتفعيل

61 السليم، أسامة عيسى. أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989-2016، **المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية**، المجلد (13)، العدد (3)، عمان ، الأردن، 2021، ص 188-192.

دور الاحزاب، وتمكين المرأة والشباب من المشاركة بالعملية السياسية، وصولا إلى بيئة ديموقراطية مبنية على احترام جميع وجهات النظر.

- أن قانون الأحزاب السياسية الجديد أتاح تشكيل الحكومات والمشاركة فيها، كما حفز على المشاركة السياسية.
- أن قانون الأحزاب السياسية الجديد منح وقتاً محدداً للأحزاب لترتيب أوضاعها، والاستعداد للانتخابات النيابية، بحيث حدد منذ تاريخ نفاذه تصويب أوضاع الأحزاب القائمة مع المؤسسات المعنية.
- أن قانون الأحزاب السياسية الجديد مكن المرأة والشباب وذوي الاعاقات الخاصة من المشاركة في العملية السياسية ورسم الخطط الاستراتيجية للأردن.
- أن العمل السياسي التشاركي بين الأحزاب السياسية والحكومة والشعب هو السبيل الوحيد للخروج بنظام ديموقراطي إيجابي تُعزز فيه الحريات.
- أن قانون الأحزاب السياسية الجديد من خلال مكونات الشعب من رجال ونساء وشباب وذوي احتياجات خاصة. على رسم السياسات المستقبلية للعملية السياسية.
- أن تعقيد مصالح العملية السياسية أدى إلى فقدانها التركيز والاستجابة بشكل متزايد لمطالب القوى الفئوية، ومجموعات الضغط السياسي، وجماعات المصالح الخاصة التي تكون مصالحها منقسمة وأحيانًا متناقضة ولا تعكس بالضرورة المصالح الوطنية.

التوصيات

بناء على ما تقدم من نتائج فقد خلص البحث بالتوصيات التالية:

- ضرورة أن تستمر المؤسسات القوانين والتشريعات الحديثة في التطور والتقدم، وقد أحرز الأردن تقدمًا كبيرًا على هذا المسار في الفترة الأخيرة، وما ان التعديلات الدستورية إلى ليل عل ذلك والتي شملت ثلث الدستور والذي أدى إلى مزيد من الفصل بين السلطات ووضع الضوابط والتوازنات، وتعزيز استقلال القضاء، وحماية الحقوق المدنية.
- التعمق في دراسة قوانين الأحزاب السياسية في المنطقة بشكل عام، والأردن بشكل خاص، والوقوف على تطورها.
- عمل دراسة مقارنة بين قوانين الأحزاب السياسية بين دول الاقليم، ودراسة مدى توفر الديموقراطية في هذه الدول، ومدى توفر قوانين حزبية تساهم في تعزيز الديموقراطية.
- التعمق في الدراسات المستقبلية في دراسة العوامل التي تجعل الشباب يبتعدون عن العمل السياسي والحزبي، وسبل تشجيعهم على الانخراط في العمل السياسي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- أبو جابر، رؤوف، **تاريخ شرق الأردن واقتصاده خلال القرن التاسع عشر**، مركز دراسات الوحدة العربية، عمان، 2009م.
- الحياري، عادل ، **القانون الدستوري والنظام السياسي الأردني**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1972م.
- شعبان، محيي الدين، **الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد : منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الأردن، 2014م.
- محافظة، علي، **الفكر السياسي في الأردن وثائق ونصوص 1946-1916**، الجزء الثاني، مركز الكتب الأردني, عمان، الاردن، 1990
- وزارة التربية والتعليم، **كتاب تاريخ الأردن للصف الثاني عشر**، وزارة التربية والتعليم، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2022م.

ثانيا: رسائل الماجستير والدكتوراه

- بو صالحة، أشرف غالب، **تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي(1991-2011)**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن، 2012.
- عبد الرحيم، سماعيلي، **دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي**، جامعة العربي بن مهيدي، رسالة ماجستير غير منشور،أم البواقي، الجزائر، 2021.

ثالثا: المجلات

- السليم، أسامة عيسى. أثر الأحزاب السياسية على ترشح المرأة في الانتخابات وتمثيلها في المجالس النيابية الأردنية 1989-2016، ***المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية***، المجلد (13)، العدد (3)، 2021.
- عبدالمالك نادية آيت. دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي لحماية الحقوق والحريات وتعزيز الحكم الراشد: دراسة تطبيقية لمؤسسات المجتمع المدني العربي، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة زيان عشور، الجلفة، الجزائر ،2019.

- العموش، فلاح محمد ندا ، و الزبون، محمد سليم. واقع دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية استنادًا إلى النظريات السياسية المُعاصِرَة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. **مجلة كلية التربية**، جامعة أسيوط، المجلد 38، العدد 3،مصر، 2021.

رابعا: المواقع الالكترونية

- الصفحة الرئيسية – وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني 'الورقة النقاشية الخامسة، الموقع الالكتروني: الأوراق_النقاشية https://www.moppa.gov.jo/AR/ListDetails/1027/5/
- اللجنة *الملكية لتحديث المنظومة السياسية*، وثيقة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، الموقع الالكتروني: https://tahdeeth.jo/. أيلول 2021م

خامسا: القوانين

- قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لسنة 2022، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5784، عمان، الأردن، 2022.
- قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم (4) لسنة 2021، الجريدة الرسمية، العدد رقم 5782، 2022.
- الدستور الأردني لعام 1952م ، وتعديلاته لسنة 2011، المنشور بالجريدة الرسمية العدد 5117 بتاريخ 2011/10/1.